أخبار فلسطينية

تعديل جديد في رسوم تصاريح المغادرة

اصدرت «الادارة المدنية» الصهيونية في الضفة الغربية المحتلة ، تعديلا جديدا على قيمة الطوابع التي تلصق على تصاريح الخروج والدخول من والى مراكز العبور على جسري اللنبي ودامية .

وبموجب هذا التعديل الجديد اصبحت قيمة الطوابع التي تقرر الصاقها على تصاريح الخروج ٨٠٠ شيكل ، وتصاريح الزيارة من الخارج الفي شيكل ، وتصاريح سيارات الاجرة ، والباصات التي تعمل على الجسور ٤٠٠٠ شيكل شهريا ، وتصاريح سيارات الشحن ٣٠٠٠ شيكل شهريا .

سكان الجليل يتحدون المستوطنين الصهاينة

تحدى المواطنون الفلسطينيون في الخليل ، المستوطنين الصهاينة حيث قاموا باعادة نصب الأعمدة الكهربائية ، واعادوا التيار الكهربائي الى ٣٠٠ عائلة في المدينة بعد ان كان المستوطنون قد قطعوا التيار الكهربائي عن هذه العوائل وحطموا اعمدة التيار الكهربائي .

تسعيرة جديدة لأجور النقل بين مدن الضفة الغربية والجسور

اصدر مراقب السير على الطرق في الضفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة ، تسعيرة جديدة لأجور السيارات التي تعمل بين جسري اللنبي ، ودامية ، وباقي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة .

وبموجب التسعيرة الجديدة ، اصبحت الأجرة من جسر اللنبي والقدس ٦٤ شيكل بالعملة الصهيونية ، ومن الجسر الى رام الله ، وبيت لحم ٧٦ شيكل والى غزة ١٥٣ شيكل . ومن جسر دامية الى نابلس ٦٤ شيكل ، والى جنين وقلقيلية ٩٦ شيكل ، والى طولكرم ٧٦ شيكل .

وتأتي هذه التسعيرة في نطاق الارتفاع المتصاعد للاسعار داخل الأرض المحتلة لا سيما اسعار المحروقات التي يؤثر ارتفاعها بشكل تلقائي على اسعار كل السلع والمنتجات واجور النقل وغير ذلك . . .

كما يأتي من جانب اخر في نطاق اساليب التضييق التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد المواطنين لتعميق الأزمة الحياتية التي يعانون منها .

اعلانات للاستيطان يبثها التلفزيون «الاسرائيلي»

صرح ناطق باسم هيئة الاذاعة «الاسرائيلية» أن التلفزيون «الاسرائيلي» قد وافق على بث اعلانات لتشجيع الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة ، وجاء في التصريح ان التلفزيون سيبث اعلانات تعرض على المتزوجين حديثا ، مساكن رخيصة في الضفة الغربية المحتلة ، واضح ان هذه الاعلانات اعدتها وزارة الاسكان ووافقت اللجنة التنفيذية لهيئة التلفزيون على بثها .

ويذكر ان حملات التشجيع على الاستيطان في الضفة الغربية تكثفت بشكل منقطع النظير في داخل الكيان الصهيوني ، وفي هذا المضمار نشط قطاع المقاولات في بناء المزيد من المستوطنات وانضم الى الشركات الحكومية التي تقوم ببناء المستوطنات ، مقاولون من القطاع الخاص في بناء مستوطنات قريبة من القدس وتل ابيب اضافة الى المستدروت . ويقيم حاليا في الضفة الغربية عدد يتراوح بين ٢٠ ، و ٢٥ الف مستوطن صهيوني وسيتضاعف هذا العدد ، وفق المخطط الاستيطاني الصهيوني في غضون الأشهر القادمة مقابل ٨٥٠ الف فلسطيني في الضفة الغربية المحتلة . وفي مجال حملات الدعاية لحث وتشجيع الصهاينة على الهجرة والاستيطان ، نشطت الوكالة اليهودية في هذا المضمار ونشرت اعلانات في الصحف الفرنسية لحث الشبان اليهود الفرنسيين للهجرة الى فلسطين المحتلة . وقد نشرت في صحيفة ـ ماتان دوباري ـ تحت عنوان «قلبي على الشرق» قصيدة لأحد الشعراء الصهاينة الذين عاشوا في القرن الثاني عشر عن ضرورة هجرة اليهود «لأرض الميعاد» كما نشرت في اسفل القصيدة العناوين التي يستطيع الراغبون في الهجرة الاتصال بها . وقد ذكر مسؤول في الوكالة اليهودية في باريس ، ان هذه الاعلانات تهدف الوصول الى الشباب اليهودي ، وتحريكه للهجرة الى فلسطين ، اما يلي كوهين مدير ادارة الهجرة اليهودية فقد اعلن ان مبعوثي الوكالة استطاعوا التأثير على ١٠ آلاف شخص خلال ٢٠٠ اجتماع ، وأشار الى أن ٣٠٠ أسرة اعربت عن اهتمامها بفكرة الهجرة .

معلومات صهيونية تؤكد أن معاقبة الفلسطينيين تمت بأوامر مباشرة وصريحة من « ايتان »

كشفت الصحف « الاسرائيلية » مؤخرا مزيدا من التفاصيل حول الأوامر التي اعطاها رفائيل ايتان رئيس الاركان الصهيوني للجنود الصهاينة في الضفة الغربية المحتلة القاضية بمعاقبة السكان « مثيري الشغب » في المنطقة .

واضافت الصحف الى ما كشفه الدفاع في قضية محاكمة عدد من الضباط وستة جنود « اسرائيليين » اتهموا بتعنيف وزجر الفلسطينيين في آذار ١٩٨٢ في الخليل المحتلة .

وقالت « الجيروزاليم بوست » « ان ايتان اكد للجنود « الاسرائيليين » في تلك الفترة انه يتعين معاقبة الفلسطينيين بطردهم من الاراضي المحتلة » كما أمر ايتان جنوده « بانشاء معسكر اعتقال ونفي حتى من لم تتوفر فيه شروط السجون العادية ، والقيام بحملات اعتقال انتقائية وفقاً للوائح باسماء المشتبه فيهم ،! وبصورة تدريجية تبعاً لعدد الاماكن المتبقية في السجون » .

كما دعا الجنود الى « اتباع طريقة معاقبة الاهالي واتخاذ موقف ايجابي حيال الفلسطينيين « المطيعين » وموقف صارم وحازم حيال « العاصين » منهم » .

واضافت الصحيفة « ان ايتان اصدر تعليمات اخرى عقب جولة تفقدية قام بها أحد مساعديه في الاراضي المحتلة في نيسان عام ١٩٨٢ تقضي بمعاملة مثيري الشغب دون هوادة واعتقالهم كلما سنحت الفرصة ، والتعجيل بانشاء معسكر اعتقال . وضرورة الاستفادة من التسهيلات القانونية المتاحة للصهاينة والتي تخولهم حق الاستجواب دون محاكمة طوال الفترة القانونية التي تمتد ١٨ يوما بموجب القوانين الاستثنائية ، ثم اخلاء سبيل من يعتقلونهم يوما أو يومين ، ثم يعتقلونهم مجددا » .

كما ذكر ايتان في تعليماته حسب الصحيفة المذكورة « انه يتعين على الادارة المدنية « الاسرائيلية » ان تتفادى استدعاء الاعيان الفلسطينيين لان ذلك يقلل من شأن السلطات « الاسرائيلية » ، وعليها بدلا من ذلك ان تسرع في اعتقالهم » .

وذكرت الصحيفة « ان ايتان سمح لسكان المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة بحمل السلاح واطلاق النار اذا هوجموا ، ويجب ان يكون ذلك واضحا للجميع وان يعلمه السكان العرب بوجه خاص » .

وتنص تعليمات ايتان « ان الادارة المدنية عليها ان تلجأ بصورة مستمرة الى فرض العقوبات الاقتصادية على المناطق التي يسكنها الفلسطينيون والتي تثير المتاعب مثل حظر شراء الاسمنت أو الوقود لفترة زمنية يتم تحديدها » .

خمس مدرسات اميركيات يرفضن التوقيع على وثيقة ضد المنظمة

استدعت سلطات الحاكم العسكري الصهيوني في رام الله ، نانسي ناي ، مديرة مدرسة الفردنز للبنات في المدينة ، الى مقر الحاكم العسكري الصهيوني ، وقد طلبت منها ، وجوب التوقيع على طلب للحصول على اذن عمل جديد هي واربع مدرسات يعملن في المدرسة .

ويتضمن هذا الطلب تنديدا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد هدد الحاكم العسكري الصهيوني ، انه في حالة عدم توقيعهن على هذه الطلبات فلن يسمح لهن بمواصلة التعليم في الضفة الغربيه المحتلة . ويذكر ان مديرة المدرسة ، والمعلمات الأربع كلهن اميركيات الجنسية .

فرق صهيونية لتهجير المواطنين الفلسطينيين

كشف تلفزيون العدو «الاسرائيلي» النقاب مؤخرا ان قيادة الجيش الصهيوني ، تفكر الان في تشكيل فرق صهيونية ارهابية مشابهة لما يسمى «بالدوريات الخضراء» ومهمتها العمل على ملاحقة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتهجيرهم على غرار ما جرى في النقب .

ملازم صهيوني يرفض الخدمة

رفض ملازم اول صهيوني الخدمة في معسكر انصار في لبنان .

وهذا الملازم يدعى زئيف ، ويعمل في الشرطة الاسرائيلية وقد حكت عليه المحكمة العسكرية بالسجن لمدة ٢١ يوما بتهمة رفض تنفيذ الأوامر .

وقد تكتمت السلطات العسكرية الصهيونية على هذا الحدث الأمر الذي دفع احد اعضاء الكنيست الى اثارة هذا الموضع وطالب وزير الحرب الصهيوني توضيح اسباب عدم نشر هذا الخبر والتكتم عليه .

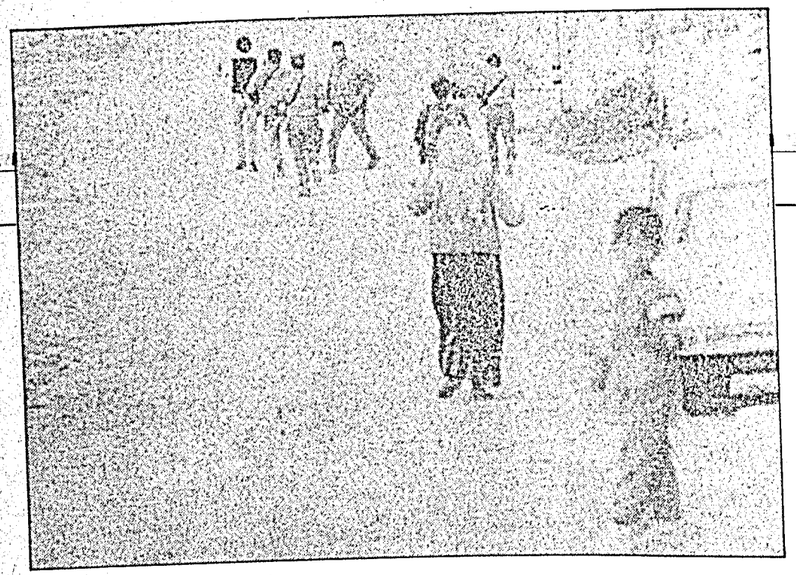

السلطات « الاسرائيلية » زادت رقابتها على النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة

افادت انباء الوطن المحتل أن مصادر فلسطينية مطلعة لاحظت ان الرقابة « الاسرائيلية » على النشاطات الاقتصادية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وصلت في مطلع السنة الجارية الى حد لا سابق له .

واوضحت « ان من بين الاجراءات الحديثة التي فرضتها السلطات « الاسرائيلية » ضرورة الحصول على إذن لنقل المنتجات داخل الاراضي المحتلة . وزيادة رسوم المرور عبر الحدود مع الأردن » .

وقالت هذه المصادر « إن كل شاحنة فلسطينية تدفع ٥٢٠٠ شاقل لعبور جسر نهر الاردن في مقابل ثلاثة آلاف شاقل سابقا ، وان كل شخص يريد العبور الى الاردن يدفع ١٣٥٠ شاقلا ، مما يشكل اضافة الى تكاليف النقل اجراءً رادعا عن الانتقال الى الاردن بالنسبة الى السكان غير الميسورين .

وشملت الرسوم البالغة نسبتها ١٥ في المئة ، مدينة القدس المحتلة منذ بدء عمل الادارة المدنية « الاسرائيلية » في الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٨١ .

وحلت الرسوم « الاسرائيلية » التي تتناول مجموعة واسعة من السلع محل الضرائب الاردنية القديمة » .

ويبدو ان الاضافة الجديدة الى الرسوم الاخيرة تشكل الهاجس الرئيسي للتجار والمزارعين في الاراضي المحتلة .

ويقول احد سكان نابلس « ان على الفلسطيني أن يحصل على أذن من اجل القيام باي شيء ، وعلى المزارع الذي يرغب في نقل الحمضيات من اريحا الى نابلس (٧٨ كيلو مترا) أن يحصل على اذن لكل شاحنة .

وتُعطى الأذونات ٣ أيام اسبوعيا ، ووفق معايير سياسية فالمزارع المتعامل مع « الاسرائيليين » أو حلفائهم في روابط القرى يحصل على اذن نقل بسهولة ، اما المزارع غير المتعامل فقد تعرض محصوله للتلف في الشاحنة قبل ان يُعطى الأذن » .

ولاحظت المصادر الفلسطينية « ان جميع الفلسطينيين المشتبه في مقاومتهم السلبية للسلطات « الاسرائيلية » يتعرضون للاختناق اقتصادياً » .

ويقول احد اصحاب المصالح في الضفة « علينا قريبا الخضوع او الرحيل لعدم تمكننا من كسب لقمة العيش ، والمبادرة الفردية مهددة بالموت » .

اضافة الى ذلك تمنع « اسرائيل » دخول منتجات الاراضي المحتلة السوق « الاسرائيلية » في الوقت الذي تسمح بتصدير منتجاتها اليها ، كما تعرقل تصدير المنتجات الفلسطينية الى الاردن ما لم تكن مصحوبة بتوصية من روابط القرى » .

ويشكو الفلسطينيون من الغرامات المتزايدة والتي تفرض لأقل هفوة . فغرامة الذي يعتقل أو الذي يشارك في تظاهرة تصل الى ٥٠ ألف شاقل ، ومن ينقل كتابا ممنوعا يدفع غرامة ١٠ آلاف شاقل .